الأمم المتحدة

E/CN.3/2011/24

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
13 December 2010
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة الثانية والأربعون

٢٢-٢٥ شباط/فبراير ٢٠١١

البند ٤ (د) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للعلم: الإحصاءات الزراعية

تقرير أصدقاء الرئيس المعني بالإحصاءات الزراعية

مذكرة من الأمين العام

بناء على طلب من اللجنة الإحصائية في دورتها الحادية والأربعين (انظر E/2010/24، الفصل الأول - ألف)، يتشرف الأمين العام بإحالة تقرير أصدقاء الرئيس المعني بالإحصاءات الزراعية. ويعرض التقرير التقدم المحرز في وضع خطة تنفيذ الاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية، التي أقرتها اللجنة في دورتها الحادية والأربعين.

وقد أنشئت، بمشاركة جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين على الصعد الوطني والإقليمي والدولي آلية جامعة، لوضع خطة التنفيذ التي تتبع نهجاً إقليمياً يراعي التباين الموجود بين المناطق من حيث القدرة على إعداد الإحصاءات، ولضمان امتلاك المؤسسات الإقليمية لزمام الأمور المتعلقة بها. وتنص خطة التنفيذ على استحداث إطار موحد للتقييم القطري لاستخدامه كأساس لتنفيذ أنشطة محددة الهدف على الصعيد الوطني. وقد وُضِعَ برنامج شامل لتقديم المساعدة التقنية وبرنامج تدريبي واضح وبرنامج أبحاث محدد الهدف. ومن المقرر إنشاء إطار للإدارة يشمل نظما للتنسيق على الصعد العالمي والإقليمي والوطني. وتحدد الخطة استراتيجية شاملة لحشد الدعم المالي والتقني من البلدان المتقدمة النمو والجهات المانحة والمنظمات الدولية التي تقدم المساعدة التقنية. واللجنة الإحصائية مدعوة إلى أن تحيط علما بالخطوات المتخذة في عام ٢٠١٠ لوضع خطة التنفيذ، وأن توافق على الخطوات المقبلة لعام ٢٠١١.

* E/CN.3/2011/1.

171210 171210 10-68951 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير أصدقاء الرئيس عن الإحصاءات الزراعية[1]

أولاً – مقدمة

١ – إن الغرض من التقرير الحالي هو بيان التقدم المحرز في وضع خطة تنفيذ الاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية (يشار إليها لاحقاً بالاستراتيجية العالمية). وهو يوجز أيضا الخطوات المتخذة لإشراك أصحاب المصلحة في إعداد هذه الاستراتيجية، وتملك زمامها على الصعيد الإقليمي.

٢ – وقد بدأت اللجنة الإحصائية بالأمم المتحدة وضع استراتيجية عالمية خلال دورتها الأربعين التي عقدتها في شباط/فبراير ٢٠٠٩، التي تم التُوُصِّل فيها إلى توافق في الآراء بشأن ضرورة معالجة الوضع الراهن غير المُرضي للإحصاءات الزراعية، وإطلاق مبادرة جديدة لبناء القدرات الإحصائية من أجل تعزيز النظم الإحصائية الزراعية الوطنية. وأنشأت اللجنة فريق أصدقاء الرئيس المعني بالإحصاءات الزراعية، لتوجيه عملية وضع الاستراتيجية العالمية. واستندت عملية إنشائه إلى مشاورات مكثفة مع جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين، ومن بينهم المكاتب الإحصائية الوطنية ووزارات الزراعة، أُجريت في اجتماعات دولية وفي دورات الأجهزة الرئاسية لمنظمة الأغذية والزراعة. كما نُظِّم منتدى على الإنترنت للتواصل مع جمهور أوسع من خلال صفحة شبكية على موسوعة ويكيبيديا (wiki.asfoc.ibge.gov.br).

٣ – وانتهى البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة أخيراً من إعداد الاستراتيجية، الذي شارك فيه مشاركة هامة فريق ''أصدقاء الرئيس'' العامل. والغرض من الاستراتيجية العالمية هو توفير إطار لتمكين النظم الإحصائية الوطنية والدولية من إنتاج المعلومات الأساسية اللازمة لتوجيه عملية صنع القرار في القرن الـ ٢١. وتقوم هذه الاستراتيجية على ثلاث دعائم هي:

(أ) إنشاء مجموعة دنيا من البيانات الأساسية لتنشرها البلدان بشكل منتظم لتلبية الطلبات الحالية والجديدة؛

(١) يعمل فريق أصدقاء الرئيس المعني بالإحصاءات الزراعية تحت قيادة البرازيل، وهو يضم الاتحاد الروسي وإثيوبيا وأستراليا وأوغندا وإيطاليا وترينيداد وتوباغو والصين والفلبين وكوبا والمغرب والولايات المتحدة الأمريكية. ويشارك المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية والبنك الدولي كمراقبين، بينما تؤدي منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة دور أمانة الفريق.

(ب) إدماج الزراعة في النظم الإحصائية الوطنية لكي تكون المعلومات الإحصائية على مستوى توقعات صناع القرار وغيرهم من مستخدمي البيانات، من ترابطها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛

(ج) المساعدة من أجل استدامة النظم الإحصائية الزراعية من خلال تعزيز الإدارة وبناء القدرات الإحصائية.

٤ - وتحدد الاستراتيجية إطاراً مفاهيمياً شاملاً لأغراض إنتاج الإحصاءات الزراعية والريفية واستخدامها، وتبيان احتياجات مختلف مستخدمي البيانات من المعلومات. ويتبين من الإطار المفاهيمي وتقييم الأنظمة الإحصائية الزراعية الوطنية واختيار مجموعة أساسية من المؤشرات، أن ثمة ضرورة لدمج الزراعة في النظم الإحصائية الوطنية.

٥ - وتحدد الاستراتيجية الأدوات الرئيسية التي يمكن استخدامها لعملية الدمج هذه. وسيُستحدث إطار توجيهي لاختيار العينات المتعلقة بالزراعة ليتم الاستناد إليه لجمع كل البيانات المستمدة من استقصاءات لعينات محددة أو استقصاءات شاملة. وسيوضع إطار استقصائي متكامل بهدف توفير بيانات قابلة للمقارنة في ما بين الفترات والبلدان، وذلك بإجراء استقصاء سنوي لمجموعة مختارة من العناصر الأساسية والبيانات المجمَّعة دورياً من بين مجموعة من العينات المتغيرة التي تغطي قضايا اقتصادية وبيئية. وستُدمج الزراعة في المجالات المشمولة بهذه البيانات من خلال نظام متكامل لإدارة البيانات يغطي جميع الإحصاءات الرسمية المتعلقة بالزراعة.

٦ - وعُرِضَت الاستراتيجية العالمية في الدورة الحادية والأربعين للجنة الإحصائية، التي عُقدت في شباط/فبراير ٢٠١٠، حيث أُقرت بالإجماع. وحثت اللجنة منظمة الأغذية والزراعة وفريق أصدقاء الرئيس على التعجيل بوضع خطة التنفيذ التي تهدف إلى تعزيز نظم الإحصاءات الزراعية الوطنية، واتخاذ ما يلزم من خطوات لوضع الإطار التوجيهي لاختيار العينات والإطار الاستقصائي المتكامل ونظام إدارة البيانات. وأوصت اللجنة بأن يوضع برنامج شامل لتقديم المساعدة التقنية والتدريب. وأوصت أيضاً بتضمين خطة التنفيذ برنامج أبحاث واضح الهدف لدعم تنفيذ المنهجية الإحصائية التي تتطلبها الاستراتيجية العالمية، ووضع المبادئ التوجيهية المنهجية لحالات معيَّنة في البلدان النامية، من قبيل الزراعة الضيقة النطاق، والزراعة في ظل ظروف صعبة والبدو الرحَّل. وأقرت اللجنة بأن تنفيذ الاستراتيجية العالمية يتطلب حشد الموارد والدعم التقني من البلدان والجهات المانحة والمنظمات الدولية التي تقدم المساعدة التقنية. وطُلِب إلى فريق أصدقاء الرئيس أن يقدم تقريراً إلى الدورة الثانية والأربعين للجنة بشأن التقدم المحرز في وضع خطة التنفيذ.

ثانياً – الإجراءات المتخذة في عام ٢٠١٠

٧ – شهد إعداد خطة تنفيذ الاستراتيجية العالمية تقدماً هاماً منذ أن أقرت اللجنة الإحصائية هذه الاستراتيجية في شباط/فبراير ٢٠١٠. فقد نُظمت، تحت إشراف فريق أصدقاء الرئيس، عدة اجتماعات مخصصة لهذا الموضوع. وحققت هذه الاجتماعات غرضين هما: تقديم وتلقي المزيد من المعلومات التي تثري خطة التنفيذ، والحصول على التزام من أصحاب المصلحة الرئيسيين بها. وجاءت مسودة خطة التنفيذ العالمية، بخطوطها العريضة، والمسودة الكاملة لخطة التنفيذ الخاصة بأفريقيا، المقدمتان كوثيقة معلومات أساسية إلى اللجنة الإحصائية في دورتها الحالية، ثمرة هذه المشاورات الواسعة التي أجريت مع المنظمات الإحصائية الوطنية والدولية ووزارات الزراعة والمنظمات الحكومية الأخرى الممثلة في الأجهزة الرئاسية لمنظمة الأغذية والزراعة.

٨ – وأجريت مشاورات في جميع أنحاء العالم بشأن المسودة الأولى لكل من خطة التنفيذ العالمية وخطة التنفيذ الخاصة بأفريقيا، وذلك في إطار المؤتمر الدولي الخامس المعني بإحصاءات الزراعة المعقود في كمبالا في الفترة من ١٣ إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وقد حضر المؤتمر حوالى ٣٠٠ من كبار الخبراء من ٧٧ بلدا. وخلال المؤتمر، ركزت الجلسات التقنية على محتوى العناصر التقنية الأربعة لخطط التنفيذ (إطار التقييم القطري وبرنامج المساعدة التقنية وبرنامج الأبحاث المنهجي وبرنامج التدريب) وآليات الإدارة على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي. وجرى استعراض محتوى الخطتين وبحثهما بالتفصيل في ضوء تجارب البلدان والوكالات الإقليمية والدولية، وقدمت مساهمات وتوصيات قيّمة لأغراض تنقيحهما.

٩ – وأثناء المؤتمر الدولي الخامس المعني بإحصاءات الزراعة المعقود في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، عقد اجتماع مائدة مستديرة للجهات المانحة أعربت فيه الجهات المانحة المشاركة عن تأييدها الشديد وعن استعدادها للنظر في توفير التمويل لتنفيذها على الصعيدين العالمي والإقليمي.

١٠ – وفي نهاية المؤتمر، عقد فريق أصدقاء الرئيس اجتماعاً لمناقشة نتائج المؤتمر وسبل وضع خطتي التنفيذ مع مراعاة التوصيات والمساهمات التقنية التي قدمها الخبراء. وشكّل فريق أصدقاء الرئيس أربعة أفرقة عمل للإشراف على عملية وضع العناصر التقنية الأربعة، بدعم من منظمة الأغذية والزراعة.

١١ - ومن المقرر أن تُعرض مسودة خطة التنفيذ أيضاً على اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في بانكوك، في دورتها الثانية التي ستعقدها في الفترة من ١٥ إلى ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

ثالثاً - هدف خطة التنفيذ

١٢ - إن الهدف من الخطة هو تنفيذ الاستراتيجية العالمية في كل بلد بحيث تكون النتائج التي تتمخض عنها هذه الاستراتيجية على مستوى معايير الجودة الدولية، وقابلة للمقارنة بين البلدان.

١٣ - وستوفر خطة التنفيذ إطار التقييم القطري الذي سيشكل منطلقا لتنفيذ الاستراتيجية العالمية على الصعيد الوطني. وستقدم الخطة المعايير الإحصائية التي سيقوم عليها وضع المنهجية المطلوبة، وتحدد الاحتياجات من التدريب والمساعدة التقنية. ومن أجل تفادي الازدواجية في الجهود وضمان إمكانية مقارنة الإحصاءات الزراعية التي تُعد على الصعيد الدولي، سيتم إنشاء هيكل للإدارة على الصعد العالمي والإقليمي والوطني.

رابعاً - وضع خطة التنفيذ

١٤ - تم اتباع نهج إقليمي لمراعاة التباين الموجود بين المناطق من حيث القدرة على إعداد الإحصاءات، وضمان تملك المؤسسات الإقليمية زمامها. ولذلك، يجري إعداد خطتي التنفيذ على الصعيدين العالمي والإقليمي.

١٥ - ويتعين أن تقوم خطة التنفيذ على أساس الدعائم الرئيسية للاستراتيجية العالمية. وتقوم الدعامة الأولى - المجموعة الدنيا من البيانات الأساسية - على فرضية أنه يتعذر إعداد كل البيانات المطلوبة كل عام. وبناءً عليه، فإن الأساس لبدء تنفيذ الاستراتيجية العالمية هو الاتفاق على البدء بمجموعة دنيا من البيانات الأساسية. وينبغي أن تركز التقييمات القطرية على القدرة الحالية لكل بلد على توفير مجموعة البيانات الأساسية هذه. فسيعطي هذه التقييمات مؤشرات على ما يلزم من موارد وتدريب ومنهجية ومساعدة تقنية. وتعرض الاستراتيجية العالمية مجموعة خيارات من المنهجيات لوضع الإطار التوجيهي لاختيار العينات ومجموعة البيانات المتكاملة التي يلزم تعديلها بما يتلاءم مع وضع كل منطقة أو بلد. ولا بد للتقييم القطري في أن يساعد المنطقة أو البلد في اختيار المنهجية التي سيتبعها وتحديد برامج التدريب والمساعدة التقنية التي يحتاجها. والاستراتيجية، لئن كانت تشدد على ضرورة دمج الزراعة في النظم الإحصائية الوطنية (الدعامة الثانية) وتقدم مبادئ توجيهية، تترك لكل منطقة أو بلد خيار كيفية دمجها.

١٦ - ومن الجوانب البالغة الأهمية لعملية التنفيذ ترسيخُ الإدارة الرشيدة (الدعامة الثالثة) من أجل تنسيق جهود التنفيذ على الصعد العالمي والإقليمي والوطني. وثمة مسألة هامة متعلقة بالإدارة على الصعيد الوطني وهي دمج الزراعة داخل النظام الإحصائي الوطني. ويقدم مرفق هذا التقرير عرضا عاما لهيكل الإدارة المقترح ومسؤوليات المنظمات العالمية والإقليمية والوطنية.

١٧ - ووفقا لتوصيات اللجنة الإحصائية، يجري وضع برنامج لتقديم المساعدة التقنية وبرنامج تدريبي واضح، وبرنامج أبحاث محدد الهدف، بوصفها عناصر رئيسية لا بد من أن يتضمنها أي **برنامج شامل لبناء القدرات الإحصائية**. وعلاوة على ذلك، سيتم تعزيز النظم القطرية والإقليمية فض ضوء تقييم شامل لقدراتها التقنية والعملية، يبين الإجراءات المتخذة على الصعد القطري والإقليمي والدولي من أجل تحديد المجالات ذات الأولوية لبناء القدرات هذه فيها والموارد المطلوبة والإطار الزمني لبنائها.

(أ) **التقييم القطري:** ينبغي، قبل بدء هذا التقييم، إعدادُ إطار مشفوع بمبادئ توجيهية يتيح للبلدان تحديد قدراتها الإحصائية والبيانات التي تقدمها حاليا ومدى جاهزيتها للبدء في تنفيذ عناصر الاستراتيجية العالمية. وينبغي، عبر هذا التحديد، التمكن من تبيان مستوى القدرات الوطنية على إنتاج المجموعة الدنيا من البيانات الأساسية بشكل دائم، والكشف عن أهم المجالات التي يتعين تحسينها والتي سيدعمها تنفيذ الاستراتيجية العالمية. وينبغي استعراض الاستراتيجيات الوطنية لإعداد الإحصاءات، حيثما يقتضي الأمر، وتعديلها بحيث تعكس الاحتياجات اللازمة لإعداد المجموعة الدنيا من البيانات الأساسية. وينبغي أن يتضمن التقييم القطري تحديد مدى دمج الإحصاءات الزراعية في النظام الإحصائي الوطني. وينبغي أن يتضمن أيضا تقييما للبيانات الإضافية المساعدة، مثل البيانات الواردة من مصادر إدارية. وستوفر هذه التقييمات القطرية الأساس لاختيار طرق وضع الإطار التوجيهي لاختيار العينات، والإطار الاستقصائي المتكامل ونظام إدارة البيانات. وينبغي الاستناد إلى تقييم القدرات الإحصائية والاستراتيجيات الوطنية المنقحة لإعداد الإحصاءات في تحديد الاحتياجات من المساعدة التقنية وبرامج التدريب. وستُعرض مسؤوليات مختلف أصحاب المصلحة في خطط العمل الوطنية المعدة على أساس الاستراتيجيات الوطنية المنقحة لإعداد الإحصاءات؛

(ب) **التدريب:** يهدف تنفيذ عنصر التدريب المشمول بالاستراتيجية العالمية إلى الآتي: (١) تعزيز قدرات الهيئات الوطنية المعنية بجمع الإحصاءات الزراعية وتصنيفها وتحليلها ونشرها وذلك بزيادة معارف موظفيها ومهاراتهم وكفاءاتهم؛ (٢) تعزيز قدرات مراكز التدريب الإقليمية ودون الإقليمية على وضع وتقديم برامج تدريب عالية الجودة في المواضيع

المرتبطة بالإحصاءات، والحفاظ على تلك القدرات. وينبغي أن يتضمن التقييم القُطْري عرضا لبرامج التدريب المطلوب في كل بلد لتزويده بالقدرة على بدء تنفيذ الاستراتيجية العالمية وإدامة نظام الإحصاءات الزراعية مع مرور الوقت. وثمة صعوبة في هذا الصدد وهي أنه يتعين دمج تدريب المعنيين بالإحصاءات الزراعية مع التدريب الذي تحتاجه القطاعات أو عناصر أخرى في النظام الإحصائي الوطني. وينبغي أن تبدأ هذه العملية بتحليل مفصل للاحتياجات في مجال التدريب لتقديم تقييم أساسي لها. ويتعين أن يشمل التدريب مستخدمي البيانات لمساعدتهم على فهم طريقة استخدام البيانات. ومن المسلّم به أنه لا بد من توفير المساعدة التقنية لتقييم احتياجات التدريب ولتقديمه؛

(ج) **المساعدة التقنية**: سيتعين توفير المساعدة التقنية في عدد كبير من المجالات، حسب قدرات كل بلد. وسيتعين أولا توفير المساعدة التقنية التي تحددها التقييمات القطرية. وينبغي أيضا أن توفَّر في إطار هذه المساعدة توجيهات تساعد على وضع خطط استراتيجية قطاعية وطنية لإعداد الإحصاءات الزراعية ودمج تلك الخطط في الاستراتيجيات الوطنية لإعداد الإحصاءات من أجل إنتاج المجموعة الدنيا من البيانات الأساسية. وينبغي أن تتضمن المساعدة التقنية ما يلي: دعم إنشاء هيكل الإدارة؛ والاضطلاع بأنشطة للتوعية بأهمية دمج الإحصاءات الزراعية في النظم الإحصائية وإجراء حوار بين الحكومة وشركاء التنمية في هذا الشأن؛ وتحديد المنهجية التي ينبغي استخدامها لدمجها؛ وتوفير توجيهات لتنفيذ هذه المنهجية بأكملها. وينبغي تنسيق المساعدة التقنية على الصعيدين الإقليمي والعالمي لضمان استخدام أساليب متسقة تفضي إلى نتائج قابلة للمقارنة دولياً. ويتطلب هذا التنسيق وجود هيكل إدارة على الصعيدين العالمي والإقليمي لتنفيذ الاستراتيجية العالمية. إلا أن أحد المبادئ الأساسية التي تقتضيها المساعدة التقنية هو ضرورة تولي البلدان زمام عملية تنفيذ الاستراتيجية العالمية؛

(د) **الأبحاث**: يهدف هذا العنصر من خطة التنفيذ إلى تحسين جمع البيانات الزراعية وإدارتها، وذلك بإعداد مبادئ توجيهية وأدلة تقنية عن المنهجيات والمعايير والأدوات المتقدمة التي قامت عليها دعائم الاستراتيجية العالمية. وتواجه البلدان النامية مصاعب في عملية جمع البيانات التي تتيح لها تقدير حجم إنتاجها الزراعي. فالمشاريع الزراعية الصغيرة وزراعة أنواع متعددة من المحاصيل، على سبيل المثال، لا تساعد على قياس المساحات المزروعة وإنتاج المحاصيل. ويصعب تطبيق طرق حصد المحاصيل على المزروعات الدرنية. وإضافة إلى ذلك، يدعو الإطار المفاهيمي للإحصاءات الزراعية إلى الربط بين المزرعة والأسرة المعيشية واستخدام الأرض، لضرورة وضع إطار لاختيار العينات باستخدام وسائل جديدة مثل تكنولوجيا المراقبة عن بعد. وتتيح الاستراتيجية العالمية أيضا فرصة الاستفادة من التكنولوجيا الجديدة

الأخرى مثل النظم العالمية لتحديد المواقع (GPS). وبالنسبة للبلدان النامية، يلزم تكييف التكنولوجيا ذات الصلة المتاحة في البلدان المتقدمة، لتلبي احتياجاتها. وعند الضرورة، توضع طرق جديدة لمعالجة المسائل الخاصة بالبلدان النامية دون سواها، من قبيل تعداد رؤوس الماشية التي يملكها البدو الرُّحل وإنتاج المزروعات الدرنية والمحاصيل المتنوعة.

١٨ - ويتعين تحديد معايير وتوفير مبادئ توجيهية عملية بشأن المنهجية الإحصائية لأطر اختيار العينات والأطر الاستقصائية للعينات (بما في ذلك المفاهيم والتعاريف) وأساليب جمع البيانات والتثبت منها وتقديرها وتحليلها.

١٩ - وستنسِّق العناصر التقنية من خلال إطار منطقي شامل يضمن تكامل الروابط بين أنشطة توفير التدريب والمساعدة التقنية وإجراء الأبحاث ودقة تتابعها. وأحد المقاصد المهمة لخطة التنفيذ العالمية توفير نظام رصد كلي، يشمل مؤشرات، لتقييم نتائج خطط التنفيذ الإقليمية.

٢٠ - والتحدي الأكبر الذي تواجهه الاستراتيجية العالمية هو ضرورة أن يسفر تنفيذها عن نتائج متسقة وقابلة للمقارنة بين البلدان. ويمثل دمج الزراعة في النظام الإحصائي الوطني تحديا آخر، ويتطلب بذل جهد كبير في المناطق التي تتولى فيها المكاتب والوزارات المعنية بالإحصاءات الوطنية إدارة برامجها الإحصائية المستقلة الخاصة بها. وبغية تنظيم خطط تنفيذ الاستراتيجية العالمية ورصد التقدم المحرز في تنفيذها، وتجنب ازدواجية الجهود، وضمان الخروج بنتائج قابلة للمقارنة على الصعيد الدولي، يقترح وضع إطار للإدارة يشمل هياكل تنسيقية على الصعد العالمي والإقليمي والوطني. ومن الضروري توافر الدعم الشديد على الصعيدين العالمي والإقليمي لتنسيق التقييمات القطرية وتوافر الدعم التقني والتدريب والمعايير المنهجية لتكون النتائج النهائية قابلة للمقارنة دوليا. ولا ينبغي، في إطار خطة التنفيذ، أن يغيب عن البال أن عضوية اللجنة الإحصائية تتألف من مكاتب إحصائية وطنية لا يوجد لوزارات الزراعة فيها صوت يذكر، إن وجد. وينبغي عند وضع هيكل الإدارة مراعاة الدروس المستمدة من هيكل الإدارة المستخدم في برنامج المقارنات الدولية؛ إلا أن تنفيذ الاستراتيجية العالمية مرهون بقدرة كل بلد على تحديد النقطة التي سينطلق منها لتنفيذها واختيار وسيلة ووتيرة تنفيذها. ويتضمن مرفق هذا التقرير مقترحا أوفى بشأن هيكل الإدارة على الصعد العالمي والإقليمي والوطني.

خامسا – الهدف المتوخى تحقيقه

٢١ – إن الهدف المتوخى تحقيقه هو وضع خطة عالمية وخطط إقليمية لتنفيذ الاستراتيجية العالمية. أما الخطة العالمية، فتهدف إلى توفير منتجات عامة عالمية والهياكل اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية العالمية. وتتضمن هذه المنتجات ما يلي:

(أ) إطار تقييم حالة الإحصاءات الزراعية في البلدان؛

(ب) مبادئ توجيهية ومواد تتضمن معلومات عن النظم الإحصائية الوطنية؛

(ج) معايير إحصائية يسترشد بها في اختيار المنهجية المناسبة لدمج الزراعة في النظم الإحصائية الوطنية؛

(د) هيكل إدارة يتيح تنسيق عمليات وضع المعايير والمبادئ التوجيهية وتوفير البرامج التدريبية والمساعدة التقنية وإعداد المنهجيات، على الصعد العالمي والإقليمي والوطني؛

(هـ) إعداد مواد تدريب قابلة للتطبيق عالميا ونشر معلومات على الإنترنت.

٢٢ – ويتم في خطط التنفيذ الإقليمية تعديل الأطر والقواعد والمعايير الإحصائية العالمية بحيث تتكيف مع الخصوصيات والاحتياجات الإقليمية، حسب الاقتضاء. وتحلل هذه الخطط القدرات الإحصائية الوطنية وتضع نظم دعم البلدان في مجالات تبيان احتياجاتها وإعداد الخطط لتلبيتها ودمج الزراعة في النظام الإحصائي الوطني وتنفيذ الخطط الوطنية. وإضافة إلى ذلك، فإنها تصمم برنامج الأبحاث الخاص بكل منطقة، وتحدد الدعم اللازم لتنمية القدرات الإحصائية الزراعية في البلدان والمنطقة. وتقدم البرامج المشمولة بخطط التنفيذ الإقليمية سلعا وخدمات عامة تخص كل منطقة تحديدا، والدعم لتنمية القدرات القطرية، وذلك على الصعيدين الإقليمي أو دون الإقليمي لتحقيق وفورات. وستمكن هذه الأنشطة البلدان من إعداد خططها الاستراتيجية القطاعية الوطنية وحشد الموارد المالية المناسبة لإنتاج المجموعة الدنيا من البيانات الأساسية.

٢٣ – ويُقترح أن توضع خطط التنفيذ الإقليمية تحت إشراف دقيق على الصعيد الإقليمي، فتتولى اللجان الإقليمية وبنوك التنمية الإقليمية تنسيقها وتعمل المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية كشركاء في تنفيذها. وهذا هو النموذج المتبع في منطقة أفريقيا حيث وضعت خطة التنفيذ لأفريقيا من خلال شراكة إقليمية. فأشرف مصرف التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بدعم من منظمة الأغذية والزراعة، كمنسقَين إقليميين على إعداد خطة التنفيذ الإقليمية الأولى، وذلك بمشاركة عدة شركاء إقليميين مثل الاتحاد الأفريقي/الشراكة

الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والمرصد الاقتصادي والإحصائي لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وتتضمن خطة التنفيذ لأفريقيا عددا كبيرا من العناصر ذات الأهمية عالميا وعلى مستوى أفريقيا بحد ذاتها.

٢٤ - وسوف تنفذ الاستراتيجية العالمية على مراحل. ففي المرحلة الأولى، ستركز الأنشطة على الإطار والتقييم القطري ووضع خطط التنفيذ الإقليمية وحشد الموارد من أجل تنفيذ هذه الخطط. ويمكن للمناطق الشروع في وضع خطط التنفيذ الإقليمية عندما تصبح جاهزة لتنفيذها.

٢٥ - ويُتوقع أن يؤدي تنفيذ البلدان للاستراتيجية العالمية إلى تحسن كبير في الإحصاءات الزراعية في العقد القادم، لا سيما في البلدان النامية. وسيقاس التقدم من خلال مؤشرات مشابهة للمؤشرات المختارة في خطة التنفيذ لأفريقيا. وعلى سبيل المثال، تحدد خطة التنفيذ لأفريقيا الأهداف التالية قياسا إلى البيانات المرجعية لعام ٢٠١٠:

(أ) رفع نسبة البلدان المنتجة للمجموعات الدنيا في البيانات الزراعية الأساسية والمبلغة عنها إلى ٦٠ في المائة؛

(ب) رفع نسبة البلدان التي لديها هياكل فاعلة لتنسيق الإحصاءات الزراعية إلى ٨٠ في المائة (من نسبة ٢٨ في المائة الحالية)؛

(ج) رفع عدد البلدان التي لديها خطة استراتيجية قطاعية للإحصاءات الزراعية مشمولة بالاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بإعداد الإحصاءات لدمج الزراعة في النظام الإحصائي الوطني إلى ٣٥ بلدا على الأقل (يبلغ عدد هذا النوع من البلدان حاليا ١٩ بلدا).

سادسا - استراتيجية حشد الموارد

٢٦ - ظلت الإحصاءات الزراعية، لسنوات كثيرة، لا تعتبر في الأولويات في جدول أعمال الجهات المانحة والحكومات الوطنية. ومن الضروري إطلاق مبادرة جديدة لحشد الموارد لجذب اهتمام الجهات المانحة بالوضع الحالي للإحصاءات الزراعية وبفوائد تحسين جودة المعلومات الإحصائية المستخدمة في وضع السياسات الداعمة للتنمية الزراعية والريفية وفي التحقق من تطبيقها. وسيلزم توافر قدر كبير من الموارد المالية لتحسين جودة الإحصاءات الزراعية وبناء نظام إحصائي زراعي سليم ودائم في البلدان النامية. ويشير التقدير الأولي إلى أن الميزانية المطلوبة لتنفيذ المرحلة الأولى من خطة التنفيذ لأفريقيا تبلغ نحو ٥٠ مليون دولار.

٢٧ - وتهدف استراتيجية حشد الموارد إلى تأمين قدر كاف من الأموال والدعم لخطة التنفيذ العالمية وخطط التنفيذ الإقليمية. وستغطى تكاليف خطة التنفيذ العالمية من خلال صندوق استئماني عالمي للإحصاءات الزراعية. وعلى نحو ما تقدم، يُتوقع أن يتم تخصيص أموال من الصندوق الاستئماني العالمي لتغطية تكاليف المنتجات العامة العالمية ولمساعدة المناطق التي لا يتم فيها حشد القدر الكافي من الموارد.

٢٨ - وفي منطقة أفريقيا، ستُغَّطى تكاليف خطة التنفيذ الإقليمية عبر صندوق استئماني إقليمي يتولى مصرف التنمية الأفريقي إدارته.

٢٩ - ولضمان ورود قدر أكبر من الدعم المالي، ستتاح للجهات المانحة الفرصة ليس فقط للمساهمة في الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين، وبل أيضا لتخصيص أموال لعناصر تقنية محددة مشمولة بخطط التنفيذ أو لدعم البرامج القطرية بشكل مباشر.

٣٠ - وفي الجوانب التي تقتضيها استراتيجية حشد الموارد إجراء حملة إعلامية تعرّف بإيجابيات خطة التنفيذ العالمية وخطط التنفيذ الإقليمية وبأهمية توافر نظم إحصائية زراعية وطنية سليمة. وسينظم اجتماع للجهات المانحة على هامش الدورة الثانية والأربعين للجنة الإحصائية وفي مقر منظمة الأغذية والزراعة. ويُتوقع أيضا أن يقوم مسؤولون كبار في منظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي بسلسلة من الزيارات الرفيعة المستوى لأهم الهيئات المانحة. وسيتم أيضا عرض خطة التنفيذ العالمية وخطط التنفيذ الإقليمية على الاجتماع القادم لمجلس إدارة الشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين (باريس ٢١) في نيسان/أبريل ٢٠١١ والمنتدى العالمي للمانحين من أجل التنمية الريفية، وذلك للتواصل مع مستخدمي الإحصاءات والحصول على دعمهم.

سابعا - الخطوات القادمة

٣١ - لقد أحرز تقدم كبير في مجال إعداد خطط التنفيذ على الصعيدين العالمي والإقليمي، ولا سيما في منطقة أفريقيا، ولكن الحاجة تدعو إلى الاضطلاع بالمزيد من العمل لإنجاز هذه المهمة. وتشمل الخطوات القادمة التي يتعين على منظمة الأغذية والزراعة أن تتخذها في عام ٢٠١١ بموجب توجيهات فريق أصدقاء الرئيس ما يلي:

(أ) تنظيم اجتماعات دولية وإقليمية عن الإحصاءات لاستعراض مسودة خطة التنفيذ العالمية وخطط التنفيذ الإقليمية (والمشاركة فيها). وتشمل الاجتماعات المقبلة الدورات القادمة للجان الإقليمية للفاو والمعنية بالإحصاءات الزراعية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، والدورة القادمة للمعهد الإحصائي الدولي المقرر انعقادها في دبلن؛

(ب) الانتهاء من إعداد إطار التقييم القطري والتقييمات في منطقة أفريقيا؛

(ج) استحداث مجموعة من المؤشرات، على أساس إطار التقييم القطري، لتستخدم في قياس التقدم المحرز في مجال تحسين الإحصاءات الزراعية؛

(د) إنشاء اللجنة التوجيهية للاستراتيجية العالمية، ومكتب التنسيق العالمي، واللجنة الاستشارية التقنية لتوجيه عملية تنفيذ الاستراتيجية العالمية؛

(هـ) التعاون مع المنظمات الإقليمية التي يمكن أن تضطلع بدور قيادي في إعداد خطط التنفيذ الإقليمية في مناطق أمريكا اللاتينية وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، وفي الوقت نفسه، اتباع أفضل الممارسات والدروس المستمدة من التقدم المحرز في مجال تنفيذ الخطة لمنطقة أفريقيا؛

(و) المضي قدما في استراتيجية حشد الموارد لإنشاء الصندوقين الاستئمانيين العالمي والإقليمي. ومن المزمع عقد عدة اجتماعات مع الجهات المانحة والقيام بزيارات مشتركة إلى أبرزها؛

(ز) إنجاز خطة التنفيذ العالمية للاستراتيجية العالمية لكي تعرض على اللجنة الإحصائية في عام ٢٠١٢ من أجل اعتمادها بصورة نهائية.

٣٢ - اللجنة الإحصائية مدعوة لتحيط علما بالخطوات التي اتخذت في عام ٢٠١٠ لوضع خطة التنفيذ ولتوافق على الخطوات القادمة لعام ٢٠١١.

المرفق

هيكل الإدارة

١ - يحدد إطار هيكل الإدارة المقترح أدوار مجالس الإدارة ومسؤولياتها على الصعد العالمي والإقليمي والوطني. وينبغي أن يشمل إطار هيكل الإدارة منظمات الإحصاءات الزراعية على جميع مستويات الإدارة بداية من المستوى العالمي. ويحدد إطار هيكل الإدارة المقترح، أيضا، الصلات القائمة بين هياكل الإدارة على جميع مستوياتها.

إطار الإدارة العالمي

٢ - يتوخى إطار هيكل الإدارة العالمي إنشاء لجنة توجيهية للاستراتيجية العالمية ومكتب تنسيق عالمي ولجنة استشارية تقنية. ويرد عرض عام لإطار الإدارة العالمي في الشكل ١ أدناه وترد معلومات عنه بمزيد من التفصيل في الفقرات والأجزاء التي تليه.

٣ - وسوف ينهي فريق أصدقاء الرئيس ولايته باستحداث خطة التنفيذ وسوف تحل محل اللجنة التوجيهية للاستراتيجية العالمية التي ستضم ممثلين عن مكاتب الإحصاءات الوطنية ومكاتب الإحصاءات في وزارات الزراعة. وينبغي أن تضم اللجنة التوجيهية العالمية أيضا ممثلين عن منظمات التنسيق الإقليمية وممثلين عن المستخدمين الرئيسيين للبيانات.

٤ - ويتمثل الدور الرئيس للجنة التوجيهية للاستراتيجية العالمية في ضمان أن يكون لوزارات الزراعة ومكاتب الإحصاءات الوطنية صوت في القرارات التي تتخذها اللجنة الإحصائية بشأن المسائل ذات الصلة بالإحصاءات الزراعية. وإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تقدم اللجنة التوجيهية العالمية قيادة ورقابة على نحو استراتيجي، لمكتب التنسيق العالمي، وذلك لضمان أن تُتبع في عملية تنفيذ الاستراتيجية المبادئ التي تنص عليها الاستراتيجية العالمية. وسوف تقدم اللجنة التوجيهية العالمية تقارير منتظمة إلى اللجنة الإحصائية ومجالس الإدارة في الفاو.

٥ - وينبغي أن يتخذ مكتب التنسيق العالمي مقرا له في شعبة الإحصاءات في الفاو. والمسؤوليات الرئيسية للمنسق العالمي هي وضع المعايير وتقديم التوجيهات التقنية على المستوى المركزي، وبت المسائل التي يمكن أن يختلف تفسيرها باختلاف المناطق. وسيؤدي مكتب التنسيق العالمي دور الأمانة للجنة التوجيهية للاستراتيجية العالمية؛ ويقدم إطار للتقييم القطري الذي ينبغي استخدامه؛ ويشترك مع الأمانات الإقليمية لوضع إطار برنامج التدريب والمساعدة التقنية للمناطق والبلدان؛ ويعد منهجيات إحصائية للدعامة الثانية من دعائم الاستراتيجية العالمية، ويوثق هذه المنهجيات في سلسلة من الأدلة الإحصائية؛ ويعمل كمركز تنسيق للحصول على التمويل؛ ويقدم دعما تنسيقيا شاملا للبلدان الواقعة في المناطق التي ليس

لديها هيئة تنسيقية إقليمية تتمتع بمقومات البقاء؛ ويعمل بالتعاون مع فريق واي المعني بالإحصاءات المتعلقة بالتنمية الريفية ودخل الأسر المعيشية في مجال الزراعة الذي شكلته اللجنة الإحصائية ليطور أفضل الممارسات لربط الأنشطة الزراعية بالأسر المعيشية التي تعتاش من الزراعة.

٦ - وستساعد مكتب التنسيق العالمي لجنة استشارية تقنية تتألف من خبراء في ميادين هامة لتنفيذ الاستراتيجية العالمية، وعلى وجه التحديد: إعداد أطر اختيار العينات؛ وتصميم العينات والاستقصاءات؛ واستحداث قواعد البيانات الإحصائية لغرض نشرها؛ واستخدام تكنولوجيا (مثل المراقبة عن بُعد، وأجهزة تحديد المواقع الجغرافية) لإعداد الإحصاءات الزراعية وجمع البيانات الإلكترونية؛ واستخدام البيانات الإدارية. وقد يقدم فريق واي أو من يخلفه مساهمات إلى هذه اللجنة بشأن المسائل ذات الصلة بالإحصاءات الريفية ودخل ورفاهية الأسر المعيشية الريفية.

إطار الإدارة الإقليمي

٧ - ينبغي للمنظمات الإقليمية التي تشرف على خطة التنفيذ الإقليمية أن تنشئ هياكل الإدارة على الصعيد الإقليمي. ويجوز أن تشتمل هذه الهياكل على لجنة توجيهية إقليمية، ومكتب إقليمي للمنسق، ومستشارين تقنيين؛ غير أن مواصفاتها الدقيقة تتحدد في خطة التنفيذ الإقليمية.

٨ - ويتعين أن تضطلع هيئات التنسيق الإقليمية بالدور الرئيسي في مجال تقديم التدريب والمساعدة التقنية بصورة مباشرة للنظم الإحصائية الوطنية المتكاملة. وينبغي أن تضطلع هيئات التنسيق الإقليمية أيضا بمهام الاتصال مع المكاتب الأخرى الإقليمية ودون الإقليمية الموجودة في مناطقها، بغية تنسيق جهودها مع البلدان، وتجنب ازدواجية الجهود وضمان التقيد بالمعايير العالمية. والمنسقون الإقليميون مسؤولون، بصفة خاصة، عما يلي: الحصول على التمويل وتقديمه لدعم تنفيذ الاستراتيجية العالمية على الصعيد الإقليمي؛ وتقديم الدعم التقني للبلدان لكي تنفذ عملية تقييم النظم الإحصائية الزراعية الوطنية؛ وضمان تنقيح الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بإعداد الإحصاءات لكي تتضمن مبادئ الاستراتيجية العالمية؛ والمشاركة مع المنسق العالمي لتبيان احتياجات المنطقة من التدريب والمساعدة التقنية؛ وتكييف المنهجيات التي يقدمها المنسق العالمي لتلبي احتياجات المنطقة؛ وإعداد الأبحاث، حسب الاقتضاء، لتحديد طريقة تنفيذ المنهجية التي يقدمها المنسق العالمي؛ وتشكيل لجان توجيهية إقليمية؛ وتولي مهمة التنسيق الشامل لأنشطة التدريب والدعم التقني التي يتعين

تنفيذها في المنطقة؛ وإبرام اتفاقات شراكة بين البلدان التي تمتلك نظما إحصائية متطورة لكي تقدم الدعم للبلدان الضعيفة القدرات.

إطار الإدارة الوطني

٩ - إن الإدارة على الصعيد الوطني تنطوي على إنشاء آلية تنسيق وطنية تضم مكتب الإحصاءات الوطني والوزارات القطاعية ووكالات أخرى تقدم بيانات زراعية.

١٠ - وينبغي أن تكفل آلية التنسيق تبني مختلف منتجي البيانات مجموعة واحدة من المعايير المشمولة بخطة التنفيذ العالمية وخطط التنفيذ الإقليمية. ومن شأن اعتماد هذه المعايير أن يحول دون ازدواجية الجهود والموارد ونشر بيانات متضاربة. وينبغي أن يكون لآلية التنسيق رأي موحد للحصول على الموارد اللازمة لدمج الإحصاءات الزراعية في إطار نظام الإحصاءات الوطني. وينبغي للإدارة التي تتولاها أن تمكن الوزارات والوكالات المعنية من جمع البيانات الزراعية لدمج الزراعة في العمليات التحضيرية للاستراتيجيات الوطنية من أجل إعداد الإحصاءات.

١١ - ويستتبع دمج الإحصاءات الزراعية في نظام الإحصاءات الوطني ضرورة تقاسم المسؤولية بين جميع أعضاء آلية التنسيق. وبالرغم من ذلك ينبغي أن يحدد بوضوح دور كل مؤسسة عضو فيها.

١٢ - وبغية تلبية هذه المتطلبات، يتحتم إنشاء مجالس إدارة وطنية للإحصاءات الزراعية (حيث لا توجد)، تكون مسؤولة عن تنسيق التقييم المفصل للإحصاءات الزراعية للبلد، وتحدد مجموعة البيانات الأساسية التي ينبغي إعدادها، حسبما تنص عليه الاستراتيجية العالمية، وتعد خطة عمل وطنية لتنفيذ الاستراتيجية، وتساهم في تنقيح الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات وتحديد أدوار ومسؤوليات كل منظمة من المنظمات الممثلة في مجلس الإدارة الوطني، وتنفذ أو تعدل التشريعات المتعلقة بالسلطات والمسؤوليات في مجال الإحصاءات الزراعية، وتعزز دعم الرأي العام لحشد الموارد المالية بغية ضمان وضع نظام إحصاءات دائم.

الشكل ١

عرض عام لهيكل الإدارة المعني بتنسيق عملية تنفيذ الاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية